تعقيب الدكتور مصطفى السعيد
على بحث الدكتور سعيد نصار
والدكتور عبد العظيم محمد.

أود أن أوضح فى البداية أنى قد كلفت ان اقوم بهذا التعقيب فقط اليوم صباحا ولذلك أرجو أن لم يكن التعقيب معدا اعداداً كاملا ومكتوبا فأرجو العذر....

ولكن فى الواقع على الرغم من قصر هذه المده الا انى فى الواقع قد استمتعت كثيراً بقراءة هذا البحث اذ انه يتناول موضوعاً لاشك فى اهميته وهو مقدار امكانية مساهمة قطاع الزراعة المصرية فى التراكم الرأسمالى خلال العقد الثامن....

ولقد بدأ الباحث بايضاح أهمية قطاع الزراعة فى الاقتصاد المصرى ثم اعقب ذلك بيان تحليلى نظرى حول الدور الذى يقوم به الفائض الزراعى فى دول مختلفة ووفقا لمفهوم النظرية الاقتصادية لتمويل القطاع الصناعى و بقية الاستمثارات فى قطاعات الاقتصاد الاخرى. ثم تقدم بمنهج إحصائى لمحاولة التحديد الكمى لمقدار المساهمة التى يمكن ان تقدمها الزراعة للقطاعات الاخرى فاوضح ما هى مدفوعات القطاع الزراعى او البنود المختلفة لمدفوعات القطاع الزراعى الى القطاعات اللازراعية ثم اوضح ما هى متحصلات القطاع الزراعى من القطاعات الاخرى اللازراعية فى محاولة لايجاد مقدار الفارق بين الامرين وصولا إلى المساهمة الصافية للقطاع الزراعى فى التكوين الرأسمالى ، ثم أنهى البحث بمحاولة للتنبؤ بالدور الممكن ان تقوم به الزراعة فى الثمانينات والواقع أن الموضوعات التى اثيرت لها أهميتها كما ذكرت فى بداية هذا التعقيب الا ان هناك بعض الملاحظات التى يتعين ايضاحها فى مجال التعقيب على مثل هذا البحث... ولعل النقطة الأولى التى يتعين الاشارة اليها فى هذا النطاق هى الاحصاءات التى اعتمد عليها الباحث للتنبؤ الذى سيكون عليه الوضع فى الثمانينيات حيث ان هذه الاحصاءات فى اغلب الاحيان تقف عن سنة ٧٥/٧٤ ولاشك ان هناك فجوة بين ٧٥ الى ٨٠ حدث فيها تغييرات كثيرة، خاصة فى ضوء تغير طبيعة السياسة الاقتصادية الموجودة فى مصر واتباع س

الاقتصادى وما تعنيه هذه السياسة بالنسبة للأوضاع النسبية للقطاعات المختلفة و بالتالى لاشك ان وقوف الاحصاءات عند سنة ٧٥ يصعب ان يعتمد عليها للتنبؤ بما سيكون عليه دور الزراعة المصرية فيما بعد الثمانينات... هذه نقطة متعلقة بالمنهج.. ايضا نقطة متعلقة بالتحليل النظرى هى النقطة الخاصة بالتساؤل حول مقدار العبء الذى يتعين أن تقوم به الزراعة وما مدى هذا العبء؟ فى الواقع هذا السؤال له ايضا أهمية و يتعين أن تكون هناك اجابة فى ضوء واقع الاقتصاد المصرى ما هو العبء الذى يتعين ان تقوم به الزراعة وما هو هذا العبء.

فى الواقع ان الباحث اقتصر على القول أن هذا العبء ومداه يجب أن يكون فى نطاق عدم الاخلال بتنمية القطاع الزراعى نفسه. وهذا المعيار فى الواقع كان بحاجة الى مزيد من التحديد وخاصة الى مزيد من التحديد فى واقع التجربة المصرية.

النقطة الثالثة: هى أن فى بعض نقاط البحث كان هناك خلط بين دور الزراعة فى تمويل القطاعات الاخرى عن طريق ما يمكن ان يؤخذ من الزراعة وفائض الزراعة فى صورة خفض اسعار الحاصلات الزراعية عن سعر السوق أو فى صورة ضرائب و بالتالى قطع هذا الفائض وتحويله إلى استثمارات فى قطاعات اخرى. كان هناك خلط بين هذه الفكرة و بين فكرة السياسة التى تقوم بها الدولة من اجل تشجيع ما يوجد من مدخرات أيا كان مصدرها لتتجه نحو قطاعات دون قطاعات اخرى. على سبيل المثال:

ما ذكره السيد الباحث عندما اشار الى قانون الاصلاح الزراعى وان أحد اهداف قانون الاصلاح الزراعى هو تشجيع تحويل المدخرات الى القطاع الصناعى بدل ان تتجه الى القطاع الزراعى. واعتبر ان ذلك مساهمة من القطاع الزراعى فى تمويل القطاع الصناعى. فى الواقع ان ذلك لا يمكن ان يعد مساهمة لانها مدخرات ليست مستقطعة بالضرورة من القطاع الزراعى فقد يكون مصدرها اى مصدر آخر. قد يكون مصدرها التجارة ولكن فى ضوء قانون الاصلاح الزراعى بدل ان توجه الى الزراعة وجهت الى الصناعة هذا لا يعد مثالا على مساهمة القطاع الزراعى فى التراكم الرأسمالى لأنها فكرة تختلف عن فكرة الفائض المتولد من الزراعة ذاتها متجها الى الصناعة...

اما فيما يتعلق بالنقطة الهامة وهى كيفية حساب مساهمة القطاع الزراعى فى التكوين الرأسمالى، فالواقع أن السيد الباحث مشكوراً اوضح بنود ما يعد مدفوعات من قبل القطاع الزراعى الى القطاع اللازراعى وما يعد من قبل المتحصلات من القطاعات اللازراعية لحساب القطاع الزراعى. وهنا فى الواقع معظم الجدل

الـ ـطاع الـزراعى مما تكو ين التراكم الرأسمالى إذ أن هذه الحسابات تتوقف حول ما يمكن ان يحسب ضمن المتحصلات وما يمكن ان يحسب ضمن المدفوعات. والواقع هناك مجموعة من الملاحظات حول وجهة نظر الباحث حول تحديد هذا الأمر. على سبيل المثال قضية الأجور... أجور العاملين من الموظفين الحكوميين فى القطاع الزراعى إذ اعتبر الباحث هذه الأجور من قبيل مدفوعات من قبل الدولة لصالح القطاع الزراعى.هذا حق ولكن فى نفس الوقت أقر ان قدراً كبيراً من هذه الأجور ليس ضرورياً وليس مطلوباً للقطاع الزراعى. ولكن مطلوب لأغراض اجتماعية... الخ وإذا كان هذا هو الحكم حول مجموعة من العاملين فى القطاع الزراعى اذاً لا يمكن ان يعتبر ان هذا إستفادة من القطاع الزراعى من القطاعات الاخرى. بل لابد أن يخصم هذا الجزء من المدفوعات الخاصة من القطاعات الأخرى لان القطاع الزراعى ليس فى حاجة فى الواقع الى مساعدات.

النقطة الاخرى عند تحديد مدفوعات القطاع الزراعى الى القطاعات الاخرى اعتبر فائض بالقطاع العام مثل مطاحن الغلال والقمح والأرز الخ اعتبر ان الفائض المتحقق فى هذا القطاع يعتبر انه من قبيل المدفوعات من القطاع الزراعى الى القطاعات الاخرى بينما ان قدراً من هذا الفائض رجع الى طحن الغلال المستورده وليس طحن الغلال المنتجة وبالتالى لا يمكن اعتبار ان جميع الفائض المتحقق فى هذا القطاع يرجع الى مساهمة من جانب القطاع الزراعى. ايضا فيما يتعلق بأسلوب الحساب فان البحث ليس بحثاً حول تحديد ما هى مدفوعات القطاع الزراعى الى القطاع اللازراعى وما هى متحصلات القطاع الزراعى الى القطاع اللازراعى بمعنى ليس هو محاولة لتحديد الصافى ولكن البحث من حيث عنوانه هو مدى مساهمة الزراعة فى التراكم الرأسمالى و بالتالى اذا كانت الزراعة، وهذه فكرة أريد أن اركز عليها، اذا كانت الزراعة قد ساهمت بفائض ثم قامت الدولة بإستخدام هذا الفائض الذى تكون لاستمثارات فى القطاع الزراعى فإن هذا فى حد ذاته لا يجوز ان يخصم من مساهمة القطاع الزراعى فى تمويل الفائض لأن هذا البحث يدور حول مدى مساهمة القطاع الزراعى فى تكوين رأس مال... لم يذكر فى البحث «فى عنوان البحث» أن التركيز على تكوين رأس مال وقطاعات خلاف القطاع الزراعى ولكن نتكلم عن الاقتصاد القومى ككل. فاذا كانت الزراعة تحقق فيها فائض استخدم بعد ذلك من جانب السلطة أو من جانب الحكومة فى تمويل استثمارات القطاع الزراعى فلابد أن ذلك يحسب ضمن الجانب الايجابى ولا يخصم

لأنه قد ساهم فى التكوين الرأسمالى على الرغم أنه تكوين رأسمالى فى قطاع الزراعة لأنه فى نطاق البحث هو أن نبحث حول مدى مساهمة الزراعة فى تحديد أو تحقيق تكوين رأسمالى بصفة عامة سواء تكوين رأسمالى فى القطاع الزراعى أو تكوين رأسمالى فى القطاع الصناعى أو غيره من القطاعات هذه ملاحظات حول اسلوب الحساب وكيف يمكن حساب مساهمة القطاع الزراعى فى التكوين الرأسمالى. نأتى بعد ذلك الى اصل النقطة الاخيرة وهى محاولة التنبؤ لمدى مساهمة القطاع الزراعى المصرى فى التكوين الرأسمالى فى خلال الثمانينيات. الواقع يمكن قبل أن أصل الى هذه النقطة الأخيرة يعنى برضه أحب الى أن أشير الى نقطتين اغفلتهم ففيما يتعلق بكيفية الحساب وأنا أعتقد أنه يمكن هنا مجموعة من الزملاء يستطيعون أن يساهموا فيما قد أحاول أن ابديه من اراء حول هذه النقطة على سبيل المثال: -الخدمات التى تقدمها الدولة إلى القطاع الزراعى بمعنى الى القطاع الريفى فى صورة تعليم وفى صورة خدمات صحية وفى صورة طرق او كهربة الريف.... الخ أين تحسب... تحسب مدفوعات من قبل الدولة لصالح الحكومة أم لا... أين تحسب هل تحسب مدفوعات أم تحسب هذه الأمور أغفلت من جانب البحث ولذلك الأمر قد يحتاج الى اعادة حسابات لمعرفة حقيقة الفائض أو حقيقة العجز.

هاتين النقطتين احببت أن اشير اليهما....

نأتى بعد ذلك الى النقطة الأخيرة فى البحث وهى محاولة التنبؤ بمساهمة القطاع الزراعى فى تمويل التنمية أو التراكم الرأسمالى فى خلال الثمانينات... الواقع واضح أن الرقم الذى توصل اليه الباحث فى المتوسط فى خلال الفترة السابقة على اساس ٧٥ أن فى المتوسط على حسب حساباته آخذين فى الاعتبار ما قد يرد عن تعديل فى هذه الحسابات فى ضوء الملاحظات التى ذكرت. واضح أنه فى ضوء حسابات السيد الباحث أن مقدار ما ساهم به القطاع الزراعى هو ٥٩ مليون جنيه تقريبا فى المتوسط فى الفترة قبل سنة ٧٥ لاشك أن ٥٨ مليون جنيه طبعاً مبلغ ضئيل الى جانب مجموعة الاستثمارات التى وصلت فى ضوء ارتفاع الاسعار والتضخم الى ٣٢٠٠ مليون جنيه سنويا سنة ٧٩/٨٠ فإذا مبلغ ٥٨ مليون جنيه لاشك انه مبلغ ضئيل جدا للغاية وإذا أخذنا فى الاعتبار أن الاتجاه فى الخمس سنوات الأخيرة وكما ذكر الباحث بحق هو نحو تشجيع القطاع الزراعى والانفاق على مشروعاته الخاصة وكما هو معلوم أن كثيرا من الاستثمارات فى مصر حتى ابتداءاً من قبل الستينات كان يتم تمويلها عن طريق القروض والمساعدات الاجنبية. وبالتالى وفى الواقع فى ضوء هذه الحقائق يصبح القول بأن القطاع الزراعى المصرى

يستطيع أن يساهم مساهمة قوية فى تكوين التراكم الرأسمالى خاصة فى القطاعات الاخرى. يتصبح القدرة هنا قدرة لا يمكن القول انها قدرة كبيرة. هذه مجمل الملاحظات التى اتاح لى الوقت أن احصرها بالنسبة لهذا البحث القيم والذى لاشك أننى سعدت بانى أتيحت لى الفرصة لقراءته والتعليق عليه وشكراً....